S/2003/90

الأمم المتحدة



Distr.: General
24 January 2003
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الواردة من المفوض السامي لحقوق الإنسان والمتعلقة ببعثة تقصي الحقائق التي قامت برئاسة نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى تقرير بعثة تقصي الحقائق المرفق بها.

(توقيع) كوفي **عنان**

260103 260103 03-21243 (A)
0321243

المرفق

تقرير بعثة عاجلة لحقوق الإنسان إلى كوت ديفوار

[الأصل: بالانكليزية/الفرنسية]

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اتخذ مجلس الأمن إجراء بإيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى كوت ديفوار لجمع معلومات عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. وقد وافقت حكومة كوت ديفوار على إيفاد البعثة.

وزارت البعثة، التي ترأسها نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، كوت ديفوار خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

المحتويات

أولا – مقدمة

١ – يوم الجمعة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء أنباء أفادت بوقوع أعمال قتل جماعي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار. وطلب المجلس إلى جميع الأطراف أن تكفل احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي احتراما تاما، لا سيما فيما يتعلق بالسكان المدنيين بصرف النظر عن أصلهم، وأن تقدم جميع المسؤولين عن أي انتهاك لهذه الحقوق إلى العدالة. ورحب المجلس بقرار الأمين العام الذي طلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يوفد بعثة لجمع معلومات محددة تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار، بما في ذلك إيفاد بعثة لتقصي الحقائق[١].

٢ – وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، أعلن المفوض السامي لحقوق الإنسان، سيرجيو بييرا دي ميو، على لسان متحدث باسم الأمم المتحدة، عن خطة لإيفاد بعثة عاجلة إلى هذا البلد. وكان من المقرر للبعثة التي استغرقت أسبوعا، برئاسة نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، برتراند رامشاران، أن تسافر إلى مختلف أنحاء البلد، متحدثةً إلى مسؤولين في الحكومة وقادة آخرين، وممثلين للمجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وممثلين عن منظمات دولية وإقليمية، وغيرهم ممن يستطيع المساعدة في تقييم حالة حقوق الإنسان.

٣ – ويوم الاثنين، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، توجه إلى كوت ديفوار نائب المفوض السامي، برفقة موظفَيْن لشؤون حقوق الإنسان، ومستشار للشؤون الأمنية، ومساعد في الشؤون الإدارية. والتحق بهم خبير في الطب الشرعي. وظلت البعثة في البلد حتى يوم الأحد ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، حيث عملت طيلة عطلة عيد الميلاد واجتمعت بقادة إيفواريين حتى وقت قليل قبل المغادرة.

٤ – وأثناء مقام أعضاء البعثة بالبلد، التقوا برئيس الجمهورية، ووزير التجارة (ممثلا وزير حقوق الإنسان – الذي كان خارج البلد آنذاك[٢])، ووزراء الخارجية، والدفاع، والعدل، والداخلية، بالإضافة إلى زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية. والتقى أعضاء البعثة بزعماء الحركة الوطنية لكوت ديفوار في بواكيه ومع منظمات قيادية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني ومنظمات السلام، وكبار المسؤولين الدينيين، مسيحيين ومسلمين، والفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وأعضاء السلك الدبلوماسي والأفراد العسكريين. وزارت البعثة مواقع مختلفة

---

(١) انظر S/PV/4680.

(٢) التقى نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان مع وزير حقوق الإنسان في جنيف في الأسبوع السابق.

في أبيدجان وذهبت أيضا إلى ياموسوكرو، وبواكيه، ودالوا. وزارت البعثة مواقع لقبور جماعية في تابيغيهي قرب دالوا وفي بواكيه.

٥ - وشكّل إيفاد البعثة بعد يوم واحد على البيان الذي صدر عن رئيس مجلس الأمن تحديات إدارية ومالية وتعبوية. وكان من أبرز هذه التحديات ضرورة إنشاء صندوق للطوارئ داخل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتمكين من إيفاد مثل هذه البعثات العاجلة. لذا تعرب البعثة عن امتنانها لكل من ساعدوا على إقلاعها في فترة زمنية قصيرة كهاته ولمن يسروا مهامها في الميدان.

ثانيا - النهج الذي اتبعته البعثة

٦ - لم يغب عن بال البعثة طيلة أنشطتها أن كوت ديفوار عضو محترم في الأمم المتحدة تقلد ممثلوه مناصب هامة في الهيئة العالمية، بما فيها رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئاسة الجمعية العامة. و لم تغفل البعثة كذلك الاستقرار السياسي التاريخي والازدهار الاقتصادي لكوت ديفوار مما مكّنها من أن تصبح وطنا لملايين المهاجرين (وبعض اللاجئين) الذين جاؤوا سعيا وراء الفرص الاقتصادية المتاحة في هذا البلد فاتخذوه وطنا وساهموا في تنميته الاقتصادية. فكيف حل الصراع بهذا البلد؟ وكيف يمكن مساعدته للخروج من الصراع؟ وكيف لحقوق الإنسان أن تُحترم في زمن الطوارئ والصراع؟ وكيف العودةُ إلى زمن كرم الضيافة ومنتهى التسامح في هذا البلد حتى تُضمن الديمقراطية وتُحترم حقوق الإنسان بصورة أفضل في المستقبل؟ تلك هي بعض التساؤلات التي أثارتها البعثة.

٧ - حيثما حلّت البعثة، أكدت رغبة الأمم المتحدة في المساهمة في استعادة السلام مع الإخلاص لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأوضحت البعثة أنها ليست لجنة لتقصي الحقائق؛ ولا جاءت إلى هذا البلد لتشير بإصبع الاتهام إلى أي أحد. إنما هدفها جمع معلومات قد تساعد مجلس الأمن على إدراك حقيقة ما يقع في الميدان، وقد تساعد في البحث عن السلام. من هذه المنطلقات، ركّزت البعثة في بحثها على التدابير المتخذة لصون حقوق الإنسان في أوقات عصيبة؛ وعلى التدابير المتخذة لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ وتدابير الحماية؛ وتدابير توثيق عُرى التسامح وحسن الجوار؛ وتدابير تعزيز سيادة القانون وتقديم كل من انتهك القانون إلى العدالة.

٨ - بيد أن التحدي الرئيسي الذي كان قائما في تلك اللحظة هو كيفية صون حقوق الإنسان في وقت رأت فيه الحكومة ومؤيدوها أن حياة الأمة في خطر من أولئك الذين جلبوا الصراع إلى البلد، بينما رأى الآخرون، لا سيما الحركة الوطنية لكوت ديفوار، أن الحكومة

تفتقر إلى الشرعية، برئيس فاز في انتخابات لم يشارك فيها سوى ١٣ في المائة من الشعب. وعارضت بعض الأحزاب السياسية التي التقت بها البعثة بشدة هذا الطرح الأخير للحالة السائدة. فقد أشارت هذه الأحزاب إلى أن الدستور قُبل في استفتاء شارك فيه الناخبون بنسبة ٨٦ في المائة. واستندت الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجالس العامة إلى القوائم ذاتها وقبلت جميع الجهات النتائج. وكان أعضاء مختلف الأحزاب أعضاء في الحكومة.

٩ - وتطلع البعض إلى الحكومة لكي تضرب مثالا في سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بينما اتهمها آخرون، أبرزهم الحركة الوطنية لكوت ديفوار، بتعمد خرق اتفاق وقف إطلاق النار، واستخدام المرتزقة الذين ارتكبوا أعمالا وحشية فظيعة، لا سيما في موقع لقبر جماعي في مونوكو - زوهي. واتهم قادة الحكومة ومؤيدوها، من جانبهم، الحركة الوطنية لكوت ديفوار وغيرها من ''حركات المتمردين'' باستخدام قوات أجنبية وارتكاب أعمال وحشية، أبرزها قتل العشرات من رجال الدرك في بواكيه. وهكذا عُرضت على البعثة روايتان للأحداث.

ثالثا - قضايا حقوق الإنسان أصلُ الصراع

١٠ - ثمة عدة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان تشكل جذور هذا الصراع هي: صعوبة الانتقال إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب بعد ثلاثة عقود من الديمقراطية الموجهة في إطار دولة الحزب الواحد؛ وجوهر الانتماء إلى الأمة ومفهوم ''الإيفوارية'' المثير للجدل؛ ومؤهلات تقلد أعلى منصب في البلد؛ وحق المقيمين لمدة طويلة في التمتع بأموالهم وممتلكاتهم في المناطق الريفية وترك هذه الأصول لورثتهم؛ وحق المهاجرين لمدة طويلة في أن يصبحوا من رعايا بلدهم بالتبني على أساس المساواة. وارتبطت بهذه القضية الأخيرة مسائل تتعلق بإصدار وثائق هوية المهاجرين وإعدادها.

ألف - الهوية الوطنية

١١ - فيما يتعلق بالقضية الأولى، شهدت كوت ديفوار، بعد عام ١٩٩٠، ظهور أحزاب متعددة بعد ثلاثة عقود ساد فيها حزب واحد بزعامة رئيس محترم وطيب. أما قواعد التعايش، وقواعد التنافس، وعملية إجراء الانتخابات، والطرق المؤدية إلى المناصب العليا فقد شكّلت كلها تحديات تنافس فيها عدة زعماء مؤهلين على قيادة البلد. وفي هذه العملية، أصبح حق المهاجرين في التصويت ذا صلة بالموضوع وأضحت الولاءات الانتخابية لهؤلاء المهاجرين جزءا من الصورة. ففي هذه الأراضي الفرنسية السابقة، لم تشكل قضايا الجنسية صعوبات. لكن بعد الاستقلال، امتزجت جنسيات مختلفة. وما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٢ كان

من السهل نسبيا الحصول على الجنسية الإيفوارية. أما بعد ١٩٧٢، أصبحت المسألة مُقنَّنة. فقد كانت هناك عدة حالات لأشخاص يحملون جنسية غير إيفوارية سبق لهم أن تقلدوا مناصب عليا في البلد. غير أنه في وقت قريب، أصبحت مؤهلات الترشح لتقلد مناصب عليا محل خلاف.

باء – مفهوم الإيفوارية

١٢ – فيما يتعلق بالقضية الثانية، سُلِّط الضوء على مفهوم ''الإيفوارية'' في خضم الصراع السياسي على السلطة بعد وفاة الرئيس فليكس هوفويت بوانيي. أضحت مسائل المواطنة والجنسية وحق الترشح لتقلد المناصب العليا مرتبطة بهذه القضية وأذكت مشاعر دفينة. فمن جهة، هناك من رأوا من الطبيعي أن يحدد البلد شروط المواطنة أو الجنسية، بينما أدان آخرون من جهة أخرى استغلال هذا المفهوم لأنه كان أصل الأزمة المتفجرة في كوت ديفوار.

جيم – الدستور

١٣ – فيما يتعلق بالقضية الثالثة، يعد الدستور الجديد الذي اعتمد عام ٢٠٠٢ متطوراً مقارنة بدستور ١٩٦١. وبالفعل، يضمن هذا الدستور الفصل بين السلطات، ويلغي عقوبة الإعدام ويولي مكانة كبيرة لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة. غير أن الدستور الإيفواري خلف استياء كبيرا في أوساط المجتمع الإيفواري. فالمادة ٣٥ منه تنص على وجوب أن يكون أي مرشح من أصل إيفواري، ومن أب وأم إيفواريين كذلك، لكي يكون مؤهلا لرئاسة الجمهورية. واستنادا إلى هذا الحكم الجديد، رفضت الغرفة الدستورية للمحكمة العليا ترشح أربع عشرة شخصية سياسية (منهم ترشح الحسن واطارا) لعدم استيفائها لهذه الشروط الجديدة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٢. وكان أن استبعد هذا القرار فئةً كبيرة من السكان الإيفواريين من المشاركة في تسيير الشؤون العامة لبلدهم وتقلد وظائف عمومية على قدم المساواة.

١٤ – وبشأن هذه القضية، أشار ممثلون للحكومة، مستحضرين المادة ٣٥ من دستور عام ٢٠٠٢، إلى أن للعديد من البلدان، بما فيها البلدان المجاورة، شروط تتعلق بجنسية آباء الرعايا الراغبين في الترشح للانتخابات الرئاسية. وأشار آخرون إلى أن المادة المعنية أدت إلى منع شخص تقلد المنصب السامي لرئيس الوزراء من الترشح للرئاسة. وأشاروا إلى التناقض الحاصل في هذه الحالة.

دال – الأصول العقارية الريفية

١٥ – فيما يتعلق بالقضية الرابعة، تعد مشكلة الأصول العقارية الريفية معقّدة وتسبب منازعات بين الإيفواريين وحتى بين الإيفواريين والأجانب. فقد نُظمت الأصول العقارية الريفية بموجب مرسوم فقط. و لم يُسن في هذا الصدد أي قانون قبل ١٩٩٨. وتنازل الأفراد عن ممتلكاتهم وباعوها دون اللجوء إلى خدمات الموثقين. لذلك تسبب غياب إجراءات التسجيل في العديد من حالات الطعن والتنازع على الأصول العقارية الريفية.

١٦ – وفي ١٩٩٨، صوتت الجمعية الوطنية على مشروع قانون للأصول العقارية الريفية. وينص هذا القانون الجديد على مبدأ أن يكون الأشخاص الحاملون للجنسية الإيفوارية وحدهم المؤهلين لحيازة أراضي تقع ضمن الأصول العقارية الريفية وبيعها. فأحدث هذا الواقع نزاعات وأثار لدى المالكين غير الإيفواريين إحساسا بالظلم. إذ ليس لهؤلاء أن يتمتعوا بممتلكاتهم تمتعا تاما. فقانون ١٩٩٨ لا يسمح في الواقع للمالكين من جنسيات أجنبية بنقل أصولهم إلى خلفهم. ليس لهم إلا بيعها من جديد قبل أن تؤول إلى الممتلكات العمومية للدولة.

١٧ – وبشأن ملكية الأراضي الريفية، كان موقف ممثلي الحكومة أن لأي بلد الحق في سن قوانينه المتعلقة بملكية الأصول بينما أشار آخرون إلى أن تطبيق القانون المتعلق بملكية الأصول الريفية أدى إلى أن مهاجرين اشتروا ممتلكات، وأنشؤوا مزارع ومشاريع تجارية وكانوا يزاولون أنشطتهم بسلام، حُرموا من حيازة أصولهم والتصرف فيها. وادعوا أن الهدف الحقيقي لذلك كان السعي إلى نزع ممتلكات أناس قيل إنهم مؤيدون للمعارضة وإلى تهجيرهم.

١٨ – وفيما يتعلق بالقضية الخامسة، منذ الاستقلال إلى عام ١٩٧٢، كان بإمكان الأشخاص المقيمين في كوت ديفوار الحصول على الجنسية الإيفوارية بمجرد الإدلاء ببيان لدى السلطات المختصة. غير أنه اعتبارا من عام ١٩٧٢، ساد قانون الدم في كوت ديفوار وحدَّ من مختلف إمكانيات الحصول على الجنسية الإيفوارية. وبالتالي يعد الشخص إيفواريا أو يصبح كذلك في الحالات التالية:

- إذا ولد من أبوين إيفواريين
- إذا تزوج من إيفواري أو من إيفوارية
- إذا تم تبنيه من إيفواري أو إيفوارية
- إذا حصل على الجنسية الإيفوارية بالتجنس.

١٩ – أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية بالسلطات الإيفوارية إلى تشديد قواعد وإجراءات الحصول على الجنسية. ففي ١٩٩٠، أحدث رئيس الوزراء آنذاك، الحسن واطارا، بطاقة الإقامة للأجانب. ومكنت هذه البطاقة الجديدة من دخول أموال كثيرة إلى خزائن الدولة بفرض ضريبة كبيرة على الحصول على هذه الوثيقة. ومن جهة أخرى، زادت بطاقة الإقامة من الفوارق بين الإيفواريين والأجانب في الوضع القانوني.

٢٠ – رأى ممثلون للحكومة أن من الطبيعي أن تحدد الحكومة شروط منح الجنسية الإيفوارية، بينما ذهب آخرون إلى أن العملية قُصد إبقاؤها مفتوحةً وانتقائيةً بشكل متعمد لأغراض سياسية. ومرة أخرى، تم التأكيد على أن الهدف من ذلك حرمان من عُدوا مؤيدين للمعارضة.

٢١ – أن تكون هذه التأكيدات مستندة إلى أساس أم لا ليس بالأهمية التي يكتسيها وجود انقسامات عميقة بشأن هذه القضايا يُدافَع عنها بشدة في أوساط الرأي العام الإيفواري. يُضاف إلى ذلك أن أعضاء الحكومة ومؤيدوهم يؤلمهم، حسب رأيهم، أن يروا بلدهم الديمقراطي، الآمن المزدهر وقد زجَّ به في الصراع متمردون سيدمرون البلد في طرفة عين. غير أن زعماء الحركة الوطنية لكوت ديفوار رأوا أن الحكومة تفتقر إلى الشرعية واتهموها بخدمة مصالح مؤيديها على حساب البلد. وتطلّع الكل إلى الأمم المتحدة لمساعدتهم على الخروج من هذه المشكلة. ودعا محاور تلو الآخر إلى دور أقوى للأمم المتحدة في عملية السلام. وكان إيمانهم بهذه المنظمة العالمية مثيرا للمشاعر. وقد وعدت البعثة بتبليغ هذا المطلب إلى الأمين العام ومجلس الأمن. وتعهدت البعثة أيضا بأن تبلغ مطالب منظمات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية، لمشاركة المجتمع الدولي بقدر أكبر على الصعيد الإنساني. وثارت مشاعر البعثة لطلب هذه الزعيمات اللواتي لا يستطعن إدراك أن بلدهن الغالي بلد التسامح والنظام قد مسه شيطان الصراع.

رابعا – لمحة عن الحالة الإنسانية

٢٢ – مع عدم إغفال أن الصراع حلّ ببلد كان آمنا مزدهرا فيما مضى، من المهم إلقاء نظرة على ما خلفه الصراع من عواقب بالنسبة للسكان المدنيين وما نتج عن ذلك من احتياجات إنسانية.

٢٣ – سبّب الصراع تدفقا هائلا للمشردين داخليا. وعاد العديد من المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية. وقد زارت البعثة مواقع متعددة، منها ياموسوكرو، ودالوا وبواكيه، حيث تسنى لها إلقاء نظرة على تطور الحالة الإنسانية.

٢٤ - وفي بيان صدر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أعربت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن قلقها لكون عدد متزايد من الجرحى الذين يتعين إخلاؤهم من مواقع القتال غرب البلد من النساء والأطفال. وذكَّرت المتحاربين بواجبهم في استثناء المدنيين وحمايتهم، وهو واجب ينص عليه القانون الإنساني الدولي ويجب احترامه في كل الظروف.

ألف - حالة المشردين

٢٥ - حسب الأرقام التي قدمتها المنظمات الإنسانية، هناك ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا. وفرَّ حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من بواكيه، كما فرَّ ٧ ٠٠٠ شخص من دالوا. ويساعد برنامج الأغذية العالمي ووكالات إنسانية ومنظمات غير حكومية أخرى أزيد من ١٦٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا في ياموسوكرو. حوالي ٨٠ في المائة من هؤلاء المشردين من النساء والأطفال. وأصبح حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص بدون مأوى في أبيدجان بسبب تدمير مدن الصفيح عمدا.

٢٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أدى ظهور جماعات متمردة جديدة غرب البلد إلى نزوح السكان من جديد نحو حدود ليبريا وغينيا. وأراد العديد من المهاجرين الالتحاق بوطنهم الأصلي. لكن عودتهم إلى الوطن أصبحت صعبة بسبب تعدد مناطق القتال.

باء - حالة اللاجئين

٢٧ - أُحصي حوالي ٧٢ ٠٠٠ لاجئ في كوت ديفوار منهم ٦٠ ٠٠٠ في مناطق الاستقبال شمال البلد في اتجاه الحدود مع ليبريا. وفي أبيدجان، وبواكيه، ومان، وكورهوغو، بلغ عدد اللاجئين ١٢ ٠٠٠ لاجئ. وثمة حوالي ٣٢ ٠٠٠ لاجئ ليبري قد يكونوا عادوا إلى ليبريا.

٢٨ - وأعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها بشأن حوالي ٦٠ ٠٠٠ لاجئ من ليبريا يوجدون في مخيم للاجئين غرب كوت ديفوار وترغب في نقلهم إلى الجنوب. وأثارت البعثة هذه المسألة مع وزراء في الحكومة فقالوا إن نقلهم يطرح مشاكل أمنية لصعوبة تمييز اللاجئ من المتمرد.

جيم - لمحة عن الحالة الإنسانية في ياموسوكرو

٢٩ - لجأ العديد من المشردين إلى ياموسوكرو والمناطق المجاورة لها. وتساعد الوكالات الإنسانية هؤلاء السكان.

٣٠ - ومنذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، استقبلت الوكالات الإنسانية في فروعها بياموسوكرو حوالي ٢٥ ٠٠٠ شخص مشرد، منهم ٦٠ في المائة من الأطفال أعمارهم ١٨ سنة فما دون و٤٠ في المائة من الرجال والنساء. وتخشى الوكالات الإنسانية أيضا خطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عقب وقوع عدد كبير من حالات الاغتصاب.

دال - لمحة عن الحالة الإنسانية في دالوا

٣١ - قابلت البعثة والي مدينة دالوا. وفي عرضه، أكّد الوالي أن سكان دالوا أصابتهم صدمة بسبب القتال واحتمال هجوم مقاتلي الحركة الوطنية لكوت ديفوار من جديد. وبالفعل، فإن وجود مقاتلين للحركة الوطنية في فافوا، قرب دالوا، يثير جواً من عدم الإحساس بالأمن.

٣٢ - وثمة حوالي ٢٢ ٠٠٠ شخص مشرد موجود في منطقة دالوا. وتشرف الأسر على استقبال المشردين. ونظرا لكثرة عدد المشردين، سيُحدث في دالوا قريبا مركز عبور ستديره منظمة الصحة العالمية.

٣٣ - وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى اندلاع القتال إلى إغلاق العديد من الصناعات ومؤسسات النقل؛ وتعمل بعض المؤسسات التجارية بشكل بطيء نظرا لغياب المواد الأولية، لا سيما أوراش النشر.

٣٤ - وعلى الصعيد الاجتماعي، وقعت حالات لتسريح العمال أدت إلى وضع أسر في حالة من عدم الاستقرار.

هاء - لمحة عن الحالة الإنسانية في بواكيه

٣٥ - التقت البعثة بممثلين عن المنظمات الإنسانية في بواكيه. وأبلغ هؤلاء الممثلون البعثة بأن بواكيه هي بالفعل مدينة مُحاصَرة. فحوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص يعيشون هناك. وثمة نقص خطير في الأغذية والأدوية، واللوازم الطبية. وتوقف النشاط الاقتصادي. وأُغلقت المصارف والصيدليات. ولم يعد ممكنا بيع المحاصيل الزراعية بسبب إغلاق الطرق المؤدية إلى أبيدجان. وبينما حُصد المحصول الزراعي لعام ٢٠٠٢، لم يكن بالإمكان بيع معظمه لأن الطريق المستخدمة في العادة هي تلك المؤدية إلى أبيدجان. وسيزيد عدم وجود الأسمدة واللوازم الأخرى من صعوبة المحصول الزراعي للعام المقبل. ومع تقليص النشاط الاقتصادي، ازدادت نسبة البطالة. أما الوضع الاجتماعي فهو متفجر. فرغم الجهود التي بذلتها قيادة الحركة الوطنية لكوت ديفوار وقعت حالات سرقة. وافتقرت المنظمات غير الحكومية العاملة في

الميدان الإنساني إلى الأموال ووجهت نداء إلى المانحين لتقديم المزيد من التبرعات. ونادت أيضا إلى إيفاد بعثة عاجلة لمنظمة الصحة العالمية لتقييم الحالة الصحية في المدينة.

٣٦ - وحسب الوكالات الإنسانية، قد يسبب استمرار القتال نزيفا كبيرا في منطقة بواكيه وأزمة غذائية، وطبية قد تؤدي إلى هجرة سكان الشمال إلى الجنوب.

خامسا - المعالم الرئيسية لحالة حقوق الإنسان

٣٧ - صادقت كوت ديفوار على اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (في عام ١٩٩٢)[٣]؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (في عام ١٩٩٢)[٣]؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (في عام ١٩٧٣)[٤]؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة (في عام ١٩٩٥)[٥]؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (في عام ١٩٨٧)[٦]؛ واتفاقية حقوق الطفل (في عام ١٩٩١)[٧]. وقدّمت بعض التقارير بموجب هذه الصكوك وتخلّفت عن تقديم تقارير أخرى.

٣٨ - ومع أن كوت ديفوار ما زالت البلد الذي يستقبل العديد من المهاجرين في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فهي لم تصادق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[٨]. ومن ناحية أخرى، وقّعت نظام إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالصكوك الإقليمية، صادقت كوت ديفوار على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب (١٩٩٢) ووقّعت نظام إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٤٠ - ولكوت ديفوار وزير لحقوق الإنسان أصدر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ورقة موقف مطوّلة بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة لاحترام حقوق الإنسان وسط الصراعات. ويجب التنويه بهذا الجهد من جانب الحكومة التي تواجه حالة طارئة تهدد بقاء

---

(٣) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٤) القرار ٢١٠٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

(٥) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٦) القرار ٤٦/٣٩، المرفق.

(٧) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

(٨) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

الأمة – ولو أن وزارة حقوق الإنسان لم تؤثر بعد في حياة الناس. وكما جرى التسليم به في الورقة، نظرا للحرب التي فُرضت عليها، اضطرت حكومة كوت ديفوار منذ مراحل الحرب الأولى إلى اتخاذ خطوات طارئة بغية كفالة سلامة جميع السكان المقيمين في إقليمها، ولا سيما أبيدجان، العاصمة الاقتصادية.

٤١ – ''وفي هذا الخصوص، فُرض منع التجول وتقررت إزالة مساكن الصفيح، بيد أن رئيس الدولة علّق تنفيذ هذه الخطوة لأسباب إنسانية. ولكن يمكن الدفاع عن هذا الموقف من الناحية الأمنية نظرا لاكتشاف بعض أسلحة المعتدين مخبأة في تلك المساكن''. والبعثة إذ تشير إلى تلك الأجزاء من ورقة الموقف، فإنها لا تأخذ موقفا منها.

٤٢ – وتعرض ورقة الموقف بصراحة بعض المصاعب التي تتسم بها الحالة التي تواجهها الحكومة: ''إن جيش كوت ديفوار، وهو في حالة الدفاع عن النفس، لم يقم سوى بالرد على الهجمات التي شنّها المعتدون وبغرض تحرير أراضي كوت ديفوار وكفالة سلامة الأشخاص والممتلكات. ومهمته حساسة أحيانا إذ يتوجب عليه في بعض الحالات القيام بعمليات تمشيط للتخلص من المعتدين الذين يختلطون بالسكان، أو لكي يضع حدا لأنشطة شركائهم المدنيين.

٤٣ – ''وجاء في ورقة الموقف إنه خلال المعارك، أصدرت رئاسة أركان الجيش بيانا صحفيا يوميا لإطلاع الرأي العام على عملياته تضمّن عرضا للعمليات وللوضع على جبهة القتال''.

٤٤ – ويرد في الورقة بيان هام للسياسة المتّبعة: ''إن حكومة كوت ديفوار تؤيد احترام حقوق الإنسان اليوم وإلى الأبد في زمن السلم كما في زمن الحرب''. وتندر حالات الصراع التي يتم فيها التعهد بمثل هذه الالتزامات بالسياسة المتّبعة. بيد أن الأهم هو وجود إجراءات ملموسة لحماية حقوق الإنسان. وهو ما لم يتم التأكد منه بعد.

٤٥ – وكما يقر وزير حقوق الإنسان بصراحة في ورقة الموقف التي أعدّها، هناك مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان في كوت ديفوار في كل من المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين ولسيطرة قوات الحكومة. والبعثة على يقين، استنادا إلى المواد التي اطّلعت عليها والاجتماعات التي عقدتها، بأن الصراع أحدث آثارا خطيرة في حقوق الإنسان.

٤٦ – وجمعت البعثة معلومات تشير إلى حصول انتهاكات للحق في الحياة، وعمليات احتجاز واعتقال تعسفية، وحالات اختفاء قسري، وأعمال تعذيب وغيرها من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، واتّجار بالأطفال، وأعمال تحريضية على الحقد وكراهية الأجانب، والنيل من حرية التعبير والرأي، والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة.

ألف – انتهاكات الحق في الحياة

٤٧ – تحمي المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٤ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الحق في الحياة وتؤكِّد عليه بقوة المادة ٢ من دستور كوت ديفوار.

٤٨ – وتتجلى الاعتداءات على الحق في الحياة في كثرة عمليات الإعدام بإجراءت موجزة والتعسفية والخارجة عن نطاق القانون بعمليات التي تُرتكب منذ بداية التمرد في أبيدجان وبواكيه وكورهوغو. ويقوم بعمليات الإعدام هذه طرفا الصراع. ومن ناحية أخرى، تنشر كتائب الموت والميليشيات المؤلفة من عناصر مستقلة الرعب وترتكب أعمال الإعدام والخطف. وتتجلى الاعتداءات على الحق في الحياة كذلك في وجود قبور جماعية.

١ – الإعدام بإجراءات موجزة

٤٩ – وفقا لبعض التقديرات المقدمة ردا على أسئلة وجّهتها البعثة، قُتل في الصراع حتى الآن ما بين ألف وألفي شخص. وقد أُعدم العديد منهم بإجراءات موجزة. ومنظمات حقوق الإنسان، التي أجرت تحقيقاتها الميدانية، أبلغت البعثة بقيام جميع أطراف الصراع بعمليات إعدام بإجراءات موجزة. وأفادت منظمة العفو الدولية في بيان صدر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، على إثر زيارة قام به وفد لشمال البلد، عن حصول تجاوزات تدعو إلى القلق ارتكبها أفراد فئات المعارضة المسلحة، بما فيها أعمال توقيف تعسفية وحالات اختفاء وعمليات إعدام بإجراءات موجزة استهدفت بشكل خاص أفراد قوات حفظ الأمن والنظام التابعة للحكومة. وأفادت منظمة العفو الدولية كذلك عن ارتكاب عمليات إعدام بإجراءات موجزة لأشخاص من الشمال أو لأجانب في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الحكومة.

٥٠ – وقالت إحدى منظمات حقوق الإنسان ردا على سؤال محدد وجّهته البعثة إنها على علم بإعدام ١٥٠ شخصا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وأقرّت بأن قوات المتمردين ارتكبت عمليات الإعدام بإجراءات موجزة على نطاق واسع، وكان عدد عمليات الإعدام كبيرا بشكل خاص في بداية الصراع، ولكنها لم تستطع أن تعطي رقما محددا.

٥١ – وبدأت الأزمة في ١٩ أيلول/سبتمبر بسلسلة من أعمال الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القانون والإعدام التعسفي في أبيدجان وذهبت ضحيتها شخصيات سياسية وعسكرية. فقد أُعدم الجنرال غويي، الرئيس السابق للمجلس العسكري الحاكم وسبعة أشخاص من المقرّبين إليه. وأُعدم كذلك ثلاثة مهاجرين من بوركينا فاسو (السادة يابري سيبري وماسي هايدو وماسي علي). ووفقا لإفادات الشهود التي جمعتها منظمة العفو الدولية، قد تكون قوات الأمن هي التي ارتكبت عمليات الإعدام هذه.

٥٢ - واغتيل أيضا أشخاص آخرون ينتمون إلى الطبقة السياسية والعسكرية، منهم بالخصوص المحامي إميل بوغا دودو، وزير الداخلية واللامركزية، والعقداء داغنو ودالي ويودي. وأفادت الحكومة، أن عمليات الإعدام هذه ارتكبها مقاتلون ينتمون إلى الحركة الوطنية في كوت ديفوار.

٥٣ - وأُفيد عن إعدام عدد كبير من أفراد الدرك والشرطة في إبيدجان وبواكيه وكورهوغو أثناء توغّل مقاتلي الحركة الوطنية في كوت ديفوار في هذه المدن. وشددت إفادات أدلى بها شهود آخرون على حصول عمليات إعدام بإجراءات موجزة لأشخاص ارتكبوا سرقة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الوطنية في كوت ديفوار.

٥٤ - وتشير عدة إفادات شهود متطابقة إلى قيام مقاتلي الحركة الوطنية في كوت ديفوار بتنفيذ الإعدام بإجراءات موجزة على ما يزيد على عشر نساء في مدينة ساكاسو التي تبعد حوالي عشرة (١٠) كيلومترات عن مدينة بواكيه. وتم توقيف هؤلاء النساء وإعدامهن لأنهن كن يؤدين رقصة طرد الأرواح الشريرة.

٢ - كتائب الموت

٥٥ - تشهد العاصمة الاقتصادية أبيدجان اغتيالات عديدة يذهب ضحيتها شخصيات سياسية واقتصادية وأشخاص آخرون. ووفقا لإفادات الشهود، تنظّم هذه الاغتيالات كتائب الموت والميليشيات الخاصة:

(أ) ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أُعدم السيد إميل تيهي، رئيس حزب صغير للمعارضة، وهو الحركة الشعبية الإيفوارية. ووجدت جثته على الطريق السريع بالقرب من غابة بانكو في أبيدجان؛

(ب) وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اغتيل الدكتور بونوا داكوري - تابليه، شقيق لويس داكوري - تابليه، منسّق الحركة الوطنية لكوت ديفوار، بعد اختطافه. وكانت قوات الأمن التابعة لحكومة كوت ديفوار قد احتجزت الدكتور داكوري - تابليه قبل ذلك لمدة يومين على ذمة التحقيق؛

(ج) وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اعتدى مجهولون على السيد رادي فيليب محمد، مدير سلسلة من الأسواق الكبرى (Le Moins Cher)، في منزله حيث فارق الحياة.

٥٦ - وتؤكد السلطات الحكومية حاليا أنها لم تكتشف هوية الأفراد الذين يشكلون هذه الكتائب وتنسب هذه الأفعال إلى تصفيات حسابات. وتتخذ هذه السلطات تدابير للتقليل

من هذه التجاوزات ولوضع حد لها. وتُجرى تحقيقات في هذا الخصوص. ونُشرت قوات أمن (جيش ودرك وشرطة) إضافية في أنحاء المناطق التي تسيطر عليها السلطات الحكومية لضمان أمن السكان وتأمين ممتلكاتهم. وأُقيمت كذلك عدة نقاط للتفتيش.

٥٧ - وحصلت البعثة على معلومات تشير إلى أن كتائب الموت قد تكون مؤلفة من أفراد مقرّبين من الحكومة ومن الحرس الرئاسي ومن ميليشيا قبلية من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الرئيس. وحصلت البعثة على أسماء.

٥٨ - ووفقا لمصادر مختلفة، ترتكب كتائب الموت العديد من عمليات الإعدام في غابة بانكو في أبيدجان. ويبدو أنه عُثر على جثث أشخاص تم إعدامهم. وتخضع هذه الغابة الآن لمراقبة الجيش الوطني.

٥٩ - ويبدو كذلك أن كتائب الموت حسنة التنظيم ولديها قوائم بأشخاص لإعدامهم. وأكّد عدة شهود هذه المعلومات. ومن ناحية أخرى، أبلغت القوات المسلحة الوطنية في كوت ديفوار، الموجودة في دالوا، البعثة بوجود قوائم سوداء بأشخاص لإعدامهم يتم تداولها في المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو الحركة الوطنية في كوت ديفوار.

٣ - القبور الجماعية

٦٠ - هناك مزاعم بوجود قبور جماعية في ثلاثة أماكن: دالوا وبواكيه ومونوكو - زوهي. وتقع المنطقة الأخيرة تحت سيطرة المتمردين في الجزء الغربي من البلد حيث حال الوضع الأمني دون محاولة البعثة زيارتها. ووقعت اشتباكات بين قوات المتمردين والقوات الفرنسية التي ترصد اتفاق وقف إطلاق النار في اليوم الذي كانت فيه البعثة في المنطقة، في دالوا التي تبعد حوالي خمسين كيلومترا.

٦١ - وتمكّنت البعثة من زيارة دالوا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر وبواكيه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي كل من هاتين الزيارتين، ضمّت البعثة خبيرا في الأدلة الجنائية ذا باع طويل في التحقيقات الميدانية. وكما هو مذكور أعلاه، وقع في اليوم الذي زارت فيه البعثة دالوا، اشتباك في دويكوي التي تبعد حوالي خمسين كيلومترا. وتوجهت البعثة إلى دالوا براً بمرافقة عسكرية من القوات الحكومية. وتمت زيارة بواكيه في اليوم التالي للاشتباك الذي وقع بين المتمردين والقوة الفرنسية التي ترصد وقف إطلاق النار في دويكوي. وتمكّنت البعثة من القيام بهذه الزيارة باستخدام طائرة هليكوبتر فرنسية وبفضل المواكبة العسكرية الفرنسية إلى داخل المدينة. وكان ذهاب القوات الفرنسية إلى دالوا بعد يوم من الاشتباك الذي وقع في دويكوي محفوفا بالخطر. وتعرب البعثة عن عميق امتنانها لهذه القوات التي يسّرت بكل شجاعة، وبغض النظر عن المخاطر، الزيارة التي قامت بها البعثة. ولإعطاء فكرة عن الوضع،

واكب ٦ جنود فرنسيين البعثة إلى داخل بواكيه، وهي مدينة تعج بالمسلحين الذين كانوا على مرأى العين في شوارعها وأحيائها.

(أ) زيارة دالوا

٦٢ - شهدت دالوا قتالا ضاريا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر على وجه التقريب. وقد استولت عليها قوات التمرد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر واستعادتها القوات الحكومية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. ومما لا شك فيه أن الجنود من كلا الجانبين قتلوا أثناء القتال، والأرجح أن قوات التمرد قامت في البداية بأعمال انتقامية وتبعتها في ذلك القوات الحكومية. وطبقا لما قاله كبار ضباط الجيش الذين تكلمت البعثة معهم، فإن قوات التمرد عندما استولت على المدينة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، صحبها بعض المدنيين المؤيدين لها في أرجاء المدينة وأرشدوها إلى الجنود الحكوميين الذين كانوا يرتدون ثيابا مدنية. وقتل بعض الجنود الحكوميين دون محاكمة. وتكلمت البعثة مع شاهد عيان، وهو جندي حكومي اقتيد مع أربعة آخرين كانوا مقيدين بالأغلال وقتلوا رميا بالرصاص. وقد تمكن هو من الهرب لأنه لم يكن مقيدا بالأغلال. وأعطيت للبعثة أسماء الأفراد العسكريين الحكوميين المفقودين.

٦٣ - وسألت البعثة الأفراد العسكريين الحكوميين الذين التقت بهم في دالوا، عما إذا كانت هناك أي مقابر جماعية في المدينة، أو كان هناك ما يفيد بوجود مقابر من هذا القبيل. وقيل للبعثة بصورة قاطعة إنه لا توجد أي مقابل جماعية فيما عدا مقبرة واحدة مشتركة، تضم أربع جثث. وزارت البعثة الموقع في قرية تابيغويه بصحبة جنود حكوميين. وتم إبلاغ البعثة بأنه كان قد عثر على سبع جثث ملقاة على جانب الطريق ودفن القرويون أربع جثث أخرى لأنها كانت في حالة تحلل شديد. ويبلغ قطر الموقع نحو ثلاثين قدما، مع وجود آثار عجلات مركبات في التربة المقلوبة. ولم يكن في الموقع عشب نام ويقال إن الدفن تم في تشرين الأول/أكتوبر.

٦٤ - وسألت البعثة الأفراد العسكريين الحكوميين عن التقارير التي تفيد بأن هناك سبعين شخصا معظمهم من المسلمين قد قتلوا على أيدي الجنود الحكوميين بعد أن استردوا المدينة، فأنكروا ذلك بغضب. وكان من بين المتحاورين مدرس للقانون الإنساني الدولي تلقى دورات في المعهد الدولي للقانون الإنساني الدولي بسان ريمو. وقد قال إن القوات المسلحة الإيفورية تدرس القانون الإنساني الدولي بصورة منتظمة وإن حماية المدنيين هي جزء من العقيدة العسكرية للجيش الإيفوري. وعلاوة على ذلك، فأثناء القتال من أجل استعادة

دالوا، كان هناك حرص على عدم التعرض للأهداف المدنية. والبعثة إذ تبلغ عن ذلك، فإنها لم تُكوِّن رأيا بشأن هذه البيانات.

٦٥ - وزارت البعثة مكتب المدعي العام في دالوا. ومن بين الأسئلة التي وجهتها البعثة لنائب المدعي العام، الذي التقت به في غياب المدعي العام سؤال عن خبرته في السعي إلى التمسك بسيادة القانون في خضم الصراع المسلح. وأجاب بأن الحرب قد نحت جانبا المتطلبات الأساسية لسيادة القانون وأن أحد المشاكل التي واجهوها على وجه خاص هي، غياب القضاة أمام تقدم الجيوش. فقد هرب القضاة لينجو بجلودهم و لم يبق أحد ليحاسب القوات المسلحة - حتى لو كان من الممكن تحقيق ذلك في حالة تقدم جيوش المتمردين نحو مدينة من المدن.

٦٦ - وسألت البعثة القادة العسكريين الحكوميين عما إذا كان هناك من قُدِّم إلى العدالة بسبب ما ارتكبه من تجاوزات. وأجابوا بالنفي.

٦٧ - والتقت البعثة مع محافظ دالوا الذي شارك السكان آلامهم إزاء القتال الدائر في المدينة. وفي نفس الوقت، استقبلت المدينة ٠٠٠ ١١ مشرد حاولت مساعدتهم بأفضل ما استطاعت، في أعقاب استعادة القوات الحكومية لها.

(ب) زيارة بواكيه

٦٨ - وفي بواكيه التقت البعثة مع السيد غييوم سورو ومع وفد مكون من سبعة أشخاص آخرين، من العسكريين والمدنيين. وقد أعربوا عن سرورهم لذهاب البعثة إلى بواكيه حيث، أنهم حسبما ذكروا، حريصين على أن يكون موقفهم مفهوما للمجتمع الدولي.

٦٩ - وقال السيد سورو للبعثة إنهم كانوا مندهشين لأن المجتمع الدولي لم يتنبأ بالصراع المحدق في كوت ديفوار، الذي كان جليا للعيان منذ وفاة الرئيس فيليكس هوفوييه بوايني. ففي أعقاب وفاته، وبينما كان السياسيون يناورون للوصول إلى السلطة، استغل البعض الاختلافات العرقية. وتم التلاعب بمفهوم "الإيفورية" ونُظر إلى الناس على أن الإيفوريين من بينهم يشكلون ما بين ١٠٠ و ١٥ في المائة. وقال إن الجنسية قد تحددت في نظر البعض على أساس النوعية ولون الدم. الأمر الذي أدى إلى زعزعة استقرار البلد الذي كان حتى ذلك الوقت يسوده التسامح. وأضاف إن السياسيين لم يرتقوا إلى مستوى المهمة المنوطة بهم وعجزوا عن شق طريق إلى المستقبل بعد وفاة هوفوييه بوايني.

٧٠ - ومضى قائلا إنه من المؤسف، أن تلك المفاهيم المستندة إلى العرق قد أدرجت في نصوص قانونية، على رأسها الدستور. و لم يشارك في الانتخابات الرئاسية الأخيرة سوى

١٣ في المائة من الناخبين. بل أن السيد لوران غباغبو ذاته طعن في شرعية تلك الانتخابات في إحدى مراحلها. وطالب كثير من الزعماء المحليين والدوليين بإجراء انتخابات جديدة. وكان هذا هو الأساس لتسوية الأزمة الإيفورية.

٧١ - وحتى لو نحينا جانبا حقيقة أن الانتخابات كانت نتيجتها ١٣ في المائة فقط، فإن الحومة قد عجزت بعد ذلك عن التوصل إلى توافق وطني في الآراء. فقد تكثف اللجوء إلى مفهوم ''الإيفورية'' وأصبح الناس مستهدفين. والمذبحة التي وقعت في يوبوغون دليل دامغ في هذا الصدد. وتقع المسؤولية عن وقوع هذه المذبحة على جنود الدرك. فلماذا لم يبد المجتمع الدولي أي رد فعل إزاء تلك المذبحة وإزاء تقرير لجنة التحقيق الدولية؟ لقد كان الإفلات من العقاب أمرا متفشيا في البلد.

٧٢ - والواقع أن منتدى المصالحة بذل جهودا قوية ولكن تلك الجهود لم يكن لها تأثير على الحكومة. وبدلا من ذلك استخدمت هي وأنصارها تكتيك الذراع القوية. وكان من الممكن تهدئة المتمردين كما فعل الرئيس هوفوييه بوايني في مناسبة سابقة في عام ١٩٩٠. فالحنكة السياسية مطلوبة في مثل هذه المواقف. ولكن الحكومة اختارت طريق القوة وبدأت فرق الإعدام تمارس عملها في أبيدجان. وأثناء الصراع الحالي ارتكب جنود الحكومة مذابح ضد الناس في مونوكو-زوهي، وثمة تقارير أفادت مؤخرا عن وجود مقابر جماعية في مان وفي دنداني وتنسب المسؤولية عن وجودها إلى القوات الحكومية.

٧٣ - ومضى السيد سورو قائلا إن الحركة الوطنية لكوت ديفوار ليست معادية للناس. وقد حاولت جاهدة أن تبقي المدنيين بمعزل عن الصراع والهدف الذي ترمي إليه الحركة الوطنية لكوت ديفوار هو أن ترد لشعب كوت ديفوار كرامته. ولا بد من استعادة الشعب لسيادته. إن الرئيس قد عجز عن المضي قدما في سبيله. ولا بد من فترة انتقال وصولا إلى إجراء الانتخابات الرئاسية المنشودة. وينبغي إعادة النظر في الدستور واستبعاد الأجزاء المعيبة منه.

٧٤ - وهناك حاجة ماسة لإيجاد إطار رشيد للتفاوض. فالمفاوضات التي أشرفت عليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم تكلل بالنجاح لأن بعض قادة الجماعة أنفسهم قد وصلوا إلى الحكم بعد انتخابات مشكوك فيها. ولا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أقوى في المفاوضات.

٧٥ - ويجب على المجتمع الدولي أن يجري تحقيقات في الفظائع التي ارتكبتها القوات الحكومية. ففي مونوكو-زوهي، على سبيل المثال، قتل المرتزقة الذين تستخدمهم الحكومة ١٢٠ شخصا ودفنوهم في مقبرة جماعية. والقرية هي واحدة من القرى التي لم يكن يوجد

بها سوى ستة من جنود المعارضة فقط انسحبوا عند اقتراب المرتزقة. ولذا، فإن الذين قتلوا في مونوكو-زوهي، لا يمكن أن يكونوا قد قتلوا في معركة. لقد كان مذبحة بمعنى الكلمة. وقد ارتكب جنود الحكومة مذابح مماثلة في دالوا.

٧٦ - وبعد العرض الذي قدمه السيد سورو، سألت البعثة عن التدابير التي اتخذت لحماية حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الوطنية لكوت ديفوار. وأجاب وفد الحركة بأنهم قد أصدروا أوامر صارمة باحترام السكان وأن هذه الأوامر قد جرى الامتثال لها. وأن أي قضية سرقة تصل إلى علمهم يجري التصدي لها. وقال إن الحركة تحرص في نضالها على ألا تنفر الناس منها.

٧٧- وأضاف وفد الحركة الوطنية لكوت ديفوار أن الحركة لديها القوة العسكرية للتقدم صوب أبيدجان والاستيلاء عليها، ولكنها اختارت ألا تفعل ذلك حتى الآن، انطلاقا من الرغبة في الحيلولة دون تعريض جانب السكان الإيفوريين للمعاناة. وهذا ما جعلها تختار طريق المفاوضات. إلا أن الحكومة قد لجأت إلى شراء الأسلحة والمرتزقة ثم ستقع عليها المسؤولية في حالة نشوب صراع شامل.

٧٨ - وسألت البعثة وفد الحركة عن التقارير التي تفيد بأن الحركة تحتجز أشخاصا، من بينهم بعض أعضاء قوات الدرك، فأجاب الوفد بأن الحركة تحتجز بالفعل أشخاصا، ولكنه لم يعلق على ما إذا كان من بينهم أعضاء من قوات الدرك أم لا.

٧٩ - وسألت البعثة عن التقارير التي تفيد بوجود مقبرة جماعية في بواكيه بها رفات عشرات من أعضاء قوات الدرك الذين أعدموا. فأنكر وفد الحركة الوطنية ذلك. وقالوا إنه، بعد القتال، كانت هناك جثث كثيرة لجنود حكوميين ولجنود الحركة دفنوا معا في مقبرة مشتركة.

٨٠ - وسألت البعثة عما إذا كان بمقدورها زيارة موقع المقبرة. ورد وفد الحركة بالإيجاب واصطحبوا البعثة إلى مقبرة في ضواحي بواكيه حيث أبلغت البعثة بأن ما يناهز خمسين شخصا دفنوا في مقبرتين مشتركتين. وتقع المقبرتان بمنطقة بها شواهد قبور كثيرة وليس بها عشب نام. وقيل إن اثنين من تلك الشواهد يضمان الجثث. واستفسر خبير الأبحاث الجنائية التابع للبعثة عن جوانب كثيرة في الموقع وأعطيت له إجابات عامة.

٨١ - وأفاد مسؤول عسكري من الحركة الوطنية لكوت ديفوار أن حوالي خمسين جنديا دُفنوا ببزاهم النظامية في مقبرتين جماعيتين، واحدة صغيرة دُفنت بها عشرون جثة من جثث مقاتلي الحركة وأخرى كبيرة دُفنت بها جثث مقاتلي القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية. و لم يُدفن المدنيون في هاتين المقبرتين الجماعيتين.

٨٢ - لكن البعثة علمت من مصادر تبدو موثوقة أن عشرات من رجال الدرك قد قُتلوا في بواكيه في الأيام الأولى من بدء الصراع.

(ج) **ادعاءات بشأن وجود مقابر أخرى**

٨٣ - تلقت البعثة معلومات من مقاتلي الحركة تفيد وجود مقابر أخرى في مناطق القتال. وقد ذُكر أن المقابر الجديدة عددها خمس مقابر ثلاث منها في مان واثنتان في دانانيه (التي تقع على بعد ٧٢ كيلومترا من مان). وأكد مقاتلو الحركة أيضا أن تلك المقابر أنشئت بعد استعادة القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية للمدينتين.

باء - عمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفية

٨٤ - لدى كلا طرفي الصراع أشخاص محتجزون. وليس من السهل التحقق من الأرقام الخاصة بهم. فقد قدرت منظمة من منظمات حقوق الإنسان عدد الأشخاص الذين احتجزهم قوات الأمن التابعة للحكومة خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر بمائة وخمسين شخصا. لكنها لا تعلم عدد الأشخاص المفرج عنهم والأشخاص الذين ما زالوا محتجزين. ومن المعلوم أن المتمردين يحتجزون أشخاصا كثيرين، منهم أفراد من قوات الأمن التابعة للحكومة، غير أن أعداد المحتجزين غير معروفة. لكن يُعتقد أنهم يعتقلون ١١ من رجال الدرك.

١ - ادعاءات بشأن حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية

٨٥ - ألقت قوات الأمن القبض على صحفيين ومناضلين ينتمون إلى أحزاب المعارضة. وأطلق سراح الصحفيين بعد فترات احتجاز قصيرة نسبيا نتيجة ضغوط خارجية. ولم تتلق البعثة معلومات دقيقة عن عدد الأشخاص الذين احتجزهم قوات الأمن. غير أنها أُبلغت أن خمسة أشخاص اعتُقلوا منذ عدة شهور في إدارة مراقبة الإقليم الوطني:

(أ) مامادو سيسي، (القريب من حزب تجمع الجمهوريين) وتارين، الرقيب في البحرية، منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

(ب) فوفانا زيان، منذ ١٣ آب/أغسطس؛

(ج) اثنان من أفراد الدرك هما سيسي براما وموسى كوني محتجزان منذ ٢ أيلول/سبتمبر.

٨٦ - ومنذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والرقيب ألان غيي، وهو ابن المرحوم الجنرال غيي، محتجز في السجن العسكري بأبيدجان. وهو خبر أكدته وزارة الدفاع.

٢ - ادعاءات بشأن حالات الاختفاء والاحتجاز في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الوطنية لكوت ديفوار

٨٧ - تم إبلاغ البعثة في بواكيه بأن مقاتلي الحركة يعتقلون أشخاصا في السر وأن رجال الدرك يختبئون في المدينة. ومنذ وصول القوات الفرنسية، لم يتعرض رجال الدرك للإعدام بلا محاكمة في بواكيه. وأكد مقاتلو الحركة أنهم يحتجزون أشخاصا لكنهم لم يحددوا عددهم.

٨٨ - وتفيد أقوال الشهود بأن بعض أفراد الدرك المحتجزين لدى مقاتلي الحركة أجبروا على القتال في صفوف الحركة.

جيم - حالات الاختفاء

٨٩ - سُجلت حالات اختفاء لدى طرفَي الصراع غير أن أعداد المختفين غير معروفة. وقد قدَّرت منظمة من منظمات حقوق الإنسان عدد المختفين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بـ ١١ شخصا. وسلَّمت بأن هناك حالات اختفاء أيضا في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون لكنها لم تستطع تقدير عددها نظرا لتعذر إجراء تحقيقات فورية بشأنها.

٩٠ - وتفيد أقوال الشهود أن حالات اختفاء رجال الدرك قد لا تعدو أحيانا مجرد كونها حالات فرار من الخدمة.

دال - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة

٩١ - إن أعمال التعذيب محظورة في عدد من الاتفاقيات، لا سيما في المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمادة ٥ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٩٢ - وقد أشارت منظمات حقوق الإنسان إلى وقوع حوادث تعذيب لدى الطرفين. لكن ليس هناك ما يدل على انتشارها على نطاق واسع. وقد تلقت البعثة معلومات عن حالات التعذيب الذي مارسه طرفا الصراع وكذلك السكان المدنيون. وكثيرا ما أُشير إلى حالات الاغتصاب لا سيما الاغتصاب الجماعي. وهذا النوع من أنواع العنف الجنسي مسجل أيضا لدى الطرفين معا.

١ – أعمال التعذيب التي ارتكبها مقاتلو الحركة

٩٣ – أكدت القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية المتمركزة في دالوا أن مقاتلي الحركة قد ذبحوا أفرادا عسكريين وأشخاصا آخرين، منهم أفراد من الباولي، ليست أسماؤهم من الأسماء الشائعة في الشمال. وأوضحت أن مقاتلي الحركة يقومون، في إطار طقوسهم وشعائرهم، بشرب دماء ضحاياهم ويجبرون ضحايا أُخر على شرب الدم وعلى ارتشاف بولهم.

٢ – أعمال التعذيب التي ارتكبتها القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية

٩٤ – هناك مراكز اعتقال في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وقد تكون الثكنات ومدارس الدرك والشرطة أماكن محتملة للاعتقال والتعذيب.

٣ – أعمال التعذيب التي ارتكبها السكان المدنيون

٩٥ – قام سكان مدنيون في بواكيه بتعذيب أربعة مقاتلين من الحركة وقتلهم اعتقادا منهم أن القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية قد استعادت المدينة. وقاموا أيضا بحرق جثث بعض مقاتلي الحركة.

٤ – حالات العنف الجنسي

٩٦ – تلقت البعثة مرارا تقارير عن إساءة معاملة النساء في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وتعتبر النساء والأطفال الضحايا الرئيسية للصراع. فقد اغتُصبت النساء بصورة فردية وجماعية وأحيانا أمام أطفالهن وقُتل بعضهن بعد اغتصابهن. وقد أبدت ممثلات المنظمات النسائية اللاتي التقت بهن البعثة حزنا إزاء تلك الفظائع التي تتناقض كليا، حسبما ذكرته، مع القِيم الإيفوارية. فكيف يمكن أن يحدث هذا في ساحل العاج الحبيب؟ وتلقت البعثة أيضا تقارير عن حالات إساءة معاملة النساء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة خلال عمليات مداهمة البيوت التي يقوم بها بعد فترة حظر التجول رجال يرتدون زيا عسكريا تزعم الحكومة أنهم يؤيدون المتمردين ويعملون على تشويه سمعة قوات الأمن وتدعي منظمات المجتمع المدني أنهم أفراد ينتمون، على الأقل جزئيا إلى قوات الأمن التابعة للحكومة التي تعمل من تلقاء نفسها أو لتخويف السكان. واعترفت منظمة من منظمات حقوق الإنسان التي تحدثت إليها البعثة أن المتمردين تسللوا بقدر ما إلى داخل أبيدجان.

هاء – معاملة الأطفال

٩٧ – لا توجد أدلة تشير إلى تجنيد القوات الحكومية للأطفال لكن هناك تقارير موثوقة تشير إلى أن قوات المتمردين تجند أعدادا ضخمة منهم. وفي هذا الإطار، تجري وكالات إنسانية تحقيقات بشأن حالات تجنيد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٥ عاما في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

واو – التحريض على الكراهية العرقية وكره الأجانب

٩٨ – تتسم الأزمة الإيفوارية بتزايد مظاهر الكراهية وكره الأجانب. فقد انصرفت بعض الفئات السكانية الإيفوارية إلى ارتكاب أفعال تنطوي على التحريض على الكراهية العرقية وابتزاز سكان الشمال وكره الأجانب.

٩٩ – وتفيد معلومات تلقتها البعثة، بأن لغة الخطاب التي تحض على الكراهية بثت أيضا عبر الإذاعة والتلفزيون. وقورنت تلك اللغة بلغة الخطاب المفعمة بكراهية الأجانب التي كانت تروجها الإذاعات في رواندا.

١٠٠ –وفي المجال الصحفي، هناك صحيفة ''لوناسيونال'' اليومية المعروفة بمواقفها الراديكالية ومقالاتها التي تنطوي على كره الأجانب. وتروج هذه الصحيفة خطابا عنصريا ضد المجتمع الإسلامي ومجتمع المثليين. وتنشر صحف يومية أخرى من قبيل ''فراتيرنيتي ماتان'' و ''نوتر فوا'' القريبتين من حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية لغة خطاب قومية تحرض على الحرب الشاملة. وكل هذه الأعمال التي تحرض على الكراهية والحرب تؤدي إلى ظهور حالات توتر داخل المجتمع الإيفواري. ولذلك، دعا رئيس الجمهورية في مناسبات عديدة مواطنيه إلى عدم مهاجمة الأجانب.

١٠١ –ولمكافحة كل هذه الممارسات، يقوم المجتمع المدني الايفواري بحشد قواه ويضطلع بأنشطة للتوعية بحقوق الإنسان وقيم التسامح. وشكل الفاعلون في المجتمع المدني جماعة مهمتها العمل من أجل السلام وتتألف من منظمتين غير حكومتين دوليتين (هما فريق الدراسات والبحوث بشأن الديمقراطية والتنمية والرابطة الدولية للديمقراطية)، ومن ممثلي الطوائف المسيحية والاسلامية والبوذية ومن المنظمتين غير الحكومتين الكبريين (وهما الرابطة الإيفوارية لحقوق الإنسان والحركة الإيفوارية لحقوق الإنسان).

١٠٢ –واضطلعت الجماعة المذكورة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بعدد من الأنشطة في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة الوطنية لمنع وقوع المواجهات الطائفية وللتشجيع على قيام تعايش سلمي بين الطوائف والأديان. وجرت هذه الأنشطة في ١١ محافظة وفي منطقة أبيدجان. وفي كل مكان تزوره الجماعة، نُظمت حلقات عمل لمصالحة السكان فيما بينهم. وفي أعقاب كل حلقة عمل، تنشأ لجان للمتابعة لمنع نشوب أي صراعات محتملة أو لترع فتيلها. ففي محافظة بانغورو، ازدادت مخاطر المواجهات ولجأت السلطات السياسية إلى الجماعة لتهدئة التوتر. وقد أكملت الجماعة مؤخرا الشطر الأول من أنشطة التوعية. ويجري حاليا إعداد محصلة تلك الأنشطة.

١٠٣ -وقد أخبرت الجماعة البعثة برغبتها في توسيع نطاق أنشطتها لتشمل المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو الحركة، لا سيما في بواكيه وكوروهغو. وفي انتظار ذلك، ستواصل الجماعة أنشطتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في ١٠ مقاطعات أخرى تقع في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة.

١٠٤ -وإلى جانب هذه الأنشطة، أعدت الرابطة الإيفوارية لحقوق الإنسان ملصقات ومنشورات للتوعية بحماية حقوق الإنسان في أوقات الصراع. ومن المفروض أن توزع تلك الوثائق على السكان المدنيين. وقامت وزارة حقوق الإنسان أيضا بإعداد وثائق مماثلة وأتاحت خطا هاتفيا مجانيا للسماح لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها بتقديم شكاوى إلى السلطات أو بإبلاغها بالانتهاكات المرتكبة في أراضي كوت ديفوار.

زاي - حرية التعبير والرأي

١٠٥ -باتت حرية التعبير والرأي، منذ بداية الصراع، مهددة سواء في أوساط الصحفيين أو المسؤولين السياسيين. كما أن ذلك الصراع يُعد أيضا حربا إعلامية (التلفيق والتضليل). فالواقع أن كلا من الطرفين يمتلك وسائط اتصال خاصة به. ذلك أن مقاتلي الحركة لديهم قناة تلفزيونية (TV Notre Patrie) وإذاعة وصحيفة (ليبرتي) ومطبعة وموقع على شبكة الانترنت يستغلونها في ترويج تبليغاتها.

١ - حالة الصحفيين

١٠٦ -إن الصحافة المكتوبة في كوت ديفوار صحافة متنوعة تشمل حوالي اثنتي عشرة صحيفة يومية وأكثر من ثلاثين صحيفة دورية. ولدى كل حزب سياسي مجموعته الصحفية وصحيفته.

١٠٧ -ويتعرض الصحفيون في كوت ديفوار، لا سيما الصحفيون المقربون من أحزاب المعارضة للعنف والضغط والتهديد بالقتل. ولا تزال جرائم الصحافة يعاقب عليها بالسجن في كوت ديفوار. والواقع أن حرية الصحافة أصبحت مهددة منذ بداية الصراع في كوت ديفوار. فقد ألقت قوات الأمن الإيفوارية القبض على عدة صحفيين وطنيين ودوليين سرعان ما أطلق سراحهم نتيجة لضغوط خارجية) وهددتهم أثناء أداء مهامهم.

١٠٨ -وأتلفت ممتلكات تخص المجموعات الصحفية والقنوات الاذاعية:

(أ) ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اعتدي على رئيسي تحرير صحيفتين قريبتين من الجبهة الشعبية الإيفوارية (هما ''نوتر فوا'' و ''لاكتويل'' L'Actuel) وتعرض

رئيس تحرير صحيفة ''لونوفو ريفي'' Le Nouveau Reveil وأعضاء فريقه لاعتداءات جسدية؛

(ب) وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، نهبت أماكن عمل المجموعة الصحفية ''منياما'' التي يوجد مقرها في أبيدجان والتي تنشر صحيفتي ''لوباتريوت'' و ''تاسومان'' وهما صحيفتان وثيقتا الصلة بحزب تجمع الجمهوريين. ومن جهة أخرى، تعرض محل إقامة مدير النشر في صحيفة ''لوباتريوت'' للنهب من قبل أشخاص مجهولي الهوية. ونتيجة لهذه التهديدات وأعمال العنف، اضطرت صحيفتا ''لوباتريوت'' و ''تاسومان'' إلى التوقف عن الصدور؛

(ج) وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تعرضت مقار عمل إذاعة ''نوستالجي'' في أبيدجان للنهب على أيدي رجال يرتدون زيا عسكريا. وقد أكد مرصد حرية الصحافة والآداب والأخلاق الصحفية والحكومة هذه الأفعال وأدانها.

١٠٩ -ووفقا لما جاء في آخر المعلومات، باتت موجات الإذاعات الدولية في كوت ديفوار تلتقط بصعوبة نظرا لتعرض منشآت تلك الإذاعات أيضا، للتخريب والإتلاف.

١١٠ -والواقع أن كل تلك التجاوزات تشكل أيضا، خطرا يهدد عملية ممارسة حرية التعبير والرأي وينال من عملية تجسيد التعددية.

٢ - حالة الأحزاب السياسية

١١١ -التقت البعثة مع ممثلي الأحزاب السياسية بكوت ديفوار، لا سيما الحزب الديمقراطي الإيفواري وحزب العمل الإيفواري، والجبهة الشعبية الإيفوارية والاتحاد الديمقراطي والشعبي لكوت ديفوار. ولم يحضر المحادثات ممثلو تجمع الجمهوريين. وتفيد المعلومات التي تلقتها البعثة، أن مناضلي تجمع الجمهوريين والاتحاد الديمقراطي والشعبي لكوت ديفوار تعرضوا للتهديد لدى ممارستهم حقهم في حرية التعبير والرأي. حيث يتردد أنه قد جرى اعتقال واختطاف بل وأيضا إعدام عدد من مناضليهما.

١١٢ -وقعت اغتيالات سياسية منذ بداية الأزمة الإيفوارية. فقد أكد ممثلو الاتحاد الديمقراطي والشعبي لكوت ديفوار أن حزبهم كان ضحية للعديد من التجاوزات تجسدت في سلسلة من الاعتقالات ومن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، لاسيما إعدام الجنرال غيي والعديد من المناضلين، وفي اختطاف واعتقال حوالي ثمانين مناضلا يشتبه في تواطوئهم مع قوات الحركة. ويطالب الاتحاد الديمقراطي والشعبي لكوت ديفوار بإلقاء الضوء على تلك التجاوزات ومحاكمة مرتكبيها.

١١٣ -وفي مناخ الرعب الذي تشيعه كتائب الموت، يخشى الممثلون السياسيون اختطاف مناضليهم واعتقالهم. وأمام هذا الوضع، فإنهم يضطرون إلى الاختباء وإلى تغيير أماكنهم بانتظام حتى لا تعرفها كتائب الموت والمليشيات.

١١٤ -ومن جهة أخرى، أهاب الممثلون السياسيون بالحكومة كفالة أمن الأشخاص والممتلكات. ورغم فرض حظر التجول، تحدث تجاوزات في أبيدجان. وفي هذا المناخ الذي يسوده انعدام الأمن، باتت حرية الأحزاب السياسية في إبداء الرأي مهددة بل مقيدة. وأصر بعض ممثلي الأحزاب على أن الأشخاص الذين انتقدوا النظام القائم صراحة اغتيلوا.

١١٥ -وفي إطار السعي إلى إحلال السلام، أعرب الممثلون السياسيون عن تأييدهم للحكومة لا سيما من خلال التوقيع على الاعلان المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. إلا أن بعض الممثلين السياسيين يرون أن هذه الوثيقة تشوبها عيوب إجرائية عديدة وأنها فرضت عليهم. ومع ذلك أبدى ممثلو الأحزاب السياسية استعدادا للعمل من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. وأعربوا، في هذا الصدد، عن أملهم في أن يجري إشراكهم في عملية المفاوضات.

حاء - الإضرار بالممتلكات الخاصة والعامة

١١٦ -سجل عدد من حالات الإضرار بالممتلكات الخاصة والعامة من قبل السلطات الحكومية وقوات الأمن الوطنية ومقاتلي الحركة الوطنية لكوت ديفوار وكذلك من قبل السكان المحليين. وتتصل تلك الحالات في معظمها بتدمير الممتلكات والنهب والسرقة. وقد دمر حوالي ١٦ حيا من الأحياء العشوائية في أبيدجان.

١ - تدمير الممتلكات

(أ) تدمير الممتلكات في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطات الحكومية

١١٧ -تسلم الحكومة بأن تدمير البيوت في مدن الصفيح يندرج ضمن السياسة الرسمية للبلد. وبررت ذلك بأسباب صحية وأمنية وأسباب تتصل بسياسة الإسكان. ويبلغ عدد من تضرروا من تدمير البيوت حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص. وقد زارت البعثة بعض هذه المناطق وساءها كثيرا مشاهدة البيوت المهدمة والسيارات المحروقة والأشخاص المعدمين. فالضمير كان في غفوة عند تدمير تلك البيوت.

١١٨ -ومنذ ٢٠ أيلول/سبتمبر، شرعت قوات الأمن، بناء على طلب من السلطات الحكومية، في تدمير الأحياء العشوائية. وقد دمرت حوالي ١٦ حيا من تلك الأحياء في أبيدجان. وخلال عمليات التدمير تلك، أحرق وهدم عدد من المساكن. وفضلا عن ذلك

ندد المدافعون عن حقوق الإنسان بأعمال سرقة وعنف ونهب ارتكبتها قوات الأمن والسكان المدنيون ضد سكان تلك الأحياء.

١١٩ - وأدت هذه السياسة إلى تدمير عدد من المساكن التي يملكها بوجه خاص مهاجرون من غرب أفريقيا، ممن وجدوا الملاذ لدى أسرهم أو أصدقائهم في أبيدجان أو في القرى. وقد عاد بعضهم إلى بلدانهم الأصلية.

١٢٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، طلب رئيس الجمهورية وقف عمليات تدمير الأحياء . وعلى الرغم من هذا القرار، تتواصل عمليات التدمير. فحسب المعلومات التي تلقتها البعثة، يستفيد بعض العمد من هذا الوضع المتأزم في حل مشاكلهم المتصلة بالتخطيط الحضري بتدمير مزيد من الأحياء العشوائية. وفي سان بدرو، شرع العمدة في تدمير أحياء عشوائية أخرى.

(ب) تدمير الممتلكات في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الوطنية لكوت ديفوار

١٢١ - احتل مقاتلو الحركة أماكن عامة مختلفة. ولم تلاحظ في بواكيه أي عملية تدمير للأماكن العامة والخاصة. ولكن السلطات الحكومية وغيرها من المصادر تشير إلى تدمير مقاتلي الحركة لسجلات الحالة المدنية في المقاطعات.

٢ - عمليات النهب والتدنيس

١٢٢ - ارتكبت عدة أعمال نهب في مدن عديدة سواء في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة الإيفوارية أو المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو الحركة. ومن جهة أخرى، هناك أعمال نهب قام بها مقاتلو الحركتين المسلحتين الجديدتين اللتين ظهرتا في غرب كوت ديفوار.

(أ) أبيدجان

١٢٣ - تم الإبلاغ عن العديد من حالات النهب خلال تدمير الأحياء العشوائية. إذ تعرض سكان تلك الأحياء للعنف والضرب على أيدي قوات الأمن.

(ب) دالوا وضواحيها

١٢٤ - أفاد نائب بلدة بلوليين في أقوال أدلى بها للقوات المسلحة الوطنية الإيفوارية المتمركزة في دالوا بوقوع حالات نهب وانتهاك لحرمة المقابر في تلك البلدة.

(ج) وفي بواكيه

١٢٥ - لوحظ منذ وصول القوات الفرنسية إلى بواكيه أن مقاتلي الحركة يبذلون جهودا للحيلولة دون وقوع أعمال نهب.

٣ - السرقات

١٢٦ -أشير إلى حدوث عدد من السرقات في عدة مقاطعات، لا سيما في أبيدجان ودالوا وبواكيه.

(أ) دالوا

١٢٧ -أكد والي دالوا أن هناك سرقات حدثت في مقاطعته. وارتكبها سجناء أفرج عنهم مقاتلو الحركة. وقال إن مقاتلي الحركة ليست لديهم إدارة لمراقبة السجون وبالتالي فهم يفرجون عن السجناء الموجودين في المناطق الواقعة تحت سيطرقم.

(ب) بواكيه

١٢٨ -تلقت البعثة معلومات تفيد بسرقة دجاجات وبقرات. وقد تأكد أيضا أن مقاتلي الحركة يطلقون سراح السجناء.

طاء - القانون الإنساني الدولي

١٢٩ -لا يكاد يوجد ما يدل على احترام القانون الإنساني الدولي في الصراع. وقد أهابت لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات بالقوات المسلحة لمختلف الأطراف كي تلتزم بالمادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف وبأحكام القانون الإنساني الدولي. وكانت إحدى منظمات حقوق الإنسان التي التقت بها البعثة توزع منشورات على القوات المسلحة مذكرة إياها بمسؤولياها فيما يتعلق بالقواعد الإنسانية.

سادسا - تحليل حالة حقوق الإنسان

١٣٠ -من المهم عند النظر في حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار أن يضع المرء في اعتباره أنه مهما كانت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في المأزق الذي يعيشه البلد فإن ذلك البلد الهادئ المزدهر الذي أصبح مأوى لملايين من أبناء البلدان المجاورة قد سقط فجأة في وهدة الصراع من جراء أفعال ارتكبها عصاة المتمردون. ومثل هذه الحالة تمثل تحديا لحكومة أي بلد.

١٣١ -ثانيا، إنه من المسلم به أن الغالبية الكبرى من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة قد ارتكبت في أثناء الصراع المسلح. والبلد يتحمل الآن حالات مخالفات رهيبة ولدها الحرب.

١٣٢ -ثالثا، تعين على الحكومة وقوات الأمن أن تحدث تعديلات سريعة للانتقال من طور التفكير الدفاعي إلى طور خوض الحرب. وقد تطلبت الفترة التي استغرقها ذلك حتى الآن، وهي نحو ثلاثة أشهر، إحداث تغييرات سريعة في التفكير والتكتيكات والاستراتيجيات. وفي

خضم ذلك كله، تقر منظمات حقوق الإنسان بأن هناك على الأقل إمكانية لحدوث نوع من تسلل المتمردين إلى داخل أبيدجان.

١٣٣ - رابعا، عينت الحكومة وزيرة لحقوق الإنسان، شرعت في وضع سياسة حكومية للتمسك بحقوق الإنسان ونشطت على مختلف الجبهات. والنتائج العملية لذلك غير ظاهرة حتى الآن. إلا أنه نادرا ما يرى المرء حالة كهذه تبذل فيها الحكومة جهدا لتعيين وزيرة لحقوق الإنسان كي تراقب حالة حقوق الإنسان. ومن المهم أن تمنح الوزيرة الوسائل اللازمة لإضفاء الفعالية على وزارتها.

١٣٤ - خامسا، تقر الحكومة بوجود بعض التجاوزات في ظل الحالة الاستثنائية. وهي تقول إنها تحاول معالجة هذه التجاوزات وإن لم ترد معلومات محددة عن توجيه الاتهام إلى أشخاص أو عن تقديمهم إلى العدالة - رغم أن البعثة تلقت تأكيدات على أرفع مستوى تفيد بأن القضايا يجري النظر فيها.

١٣٥ - سادسا، تقر الحكومة بأنها قد أمرت بتدمير مدن الصفيح التي تضم نحو ٠٠٠ ٢٠ نسمة وإن كان هذا الأمر قد أوقف. وهذه المسألة تثير مشكلات كبرى تؤرق الضمير. فمن العسير تبرير التدمير العمدي للمباني التي آوى إليها أناس كي يعيشوا فيها. وقد زارت البعثة بعض الأماكن، ورأت الدور وقد أبيدت من الأساس والسيارات وقد أُحرقت وكومت أكواما بينما الناس يعيشون في بؤس. وهذه الحالة تستصرخ الضمير التماسا للعدل والتعويض.

١٣٦ - سابعا، شعرت البعثة بأنه ما لم تتخذ الحكومة تدابير عاجلة لمنع التجاوزات وتوفير الحماية وتقديم المسؤولين عن التجاوزات إلى العدالة يمكن أن تتدهور الحالة فجأة إلى هوة سحيقة حافلة بانتهاكات حقوق الإنسان - لا سيما إذا ازداد الشعور بأن الحرب المستمرة قد فرضت على بلد كان مستقرا ومزدهرا ومتسامحا وكان ذات يوم متمتعا بالسلام أو إذا طال أمد الحصار الواقعي المفروض على بواكيه. وأخشى ما تخشاه البعثة هو ذلك الخطر المتمثل في احتمال سقوط البلد في الهاوية.

١٣٧ - ثامنا، لم يصدق الكثيرون ممن تحدثت إليهم البعثة أنه لم تجر متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مذبحة يوبوغون. وهم يعتقدون أنه لو كان التقرير قد جرت متابعته لساعد ذلك على منع الإنزلاق نحو العنف لاحقا. وقد أسهم عدم المتابعة في تفشي إفلات الجناة من العقاب. وإزاء ما حدث بالنسبة لذلك التقرير، قابل بعض الناس البعثة بارتياب. وقد وعدت البعثة بنقل هذا الشعور بالريبة إلى الهيئات المسؤولة بالأمم المتحدة.

سابعا – حقوق الإنسان في عملية صنع السلام

١٣٨ – تتضمن وثائق وقف إطلاق النار وما يتصل بها من وثائق وقّعتها الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي أحكاما بشأن المسائل الإنسانية وإشارة إلى المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، وإن كانت حقوق الإنسان في حد ذاتها غير بارزة في تلك الوثائق. وهذا مشابه لما تضمنته الوثائق التي يجري بحثها في عملية حفظ السلام التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٣٩ – وقد أعلن الرئيس لوران غباغبو خطته للسلام بينما كانت البعثة في البلد، وأوردت الصحافة تقارير مقتضبة عنها. ولكن البعثة لم تكن قد رأت نص الخطة وقت إعداد هذا التقرير، أي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١٤٠ – وينشط في كوت ديفوار تجمع يسمى تجمُّع منظمات غير حكومية العامل من أجل السلام، وهو يشمل في عضويته منظمات كنسية ومنظمات لحقوق الإنسان ومنظمات مؤيدة للديمقراطية ومنظمات نسائية وغير ذلك. وقد أُعجبت البعثة بعمل هذه المنظمات من أجل السلام. وأصرت تلك المنظمات على أن الصراع في كوت ديفوار ليس عرقيا أو دينيا. وقد عاش الإيفواريون معا في وئام دائما. والأحرى إن الصراع سياسي. وهذه الرسالة كررها متكلمون كثيرون أكدوا أن القضية هي قضية الزعامة السياسية في البلد. وأن التناحر فيما بين الزعماء قد زعزع استقرار البلد ومهد الطريق أمام الحرب. وجلب الطموح السياسي الخراب والدمار. وقد كان الانتقال من دولة الحزب الواحد إلى ديمقراطية التعدد الحزبي تجربة مؤلمة، وهو لا يزال كذلك.

١٤١ – وتناشد البعثة المجتمع الدولي أن يساند بكل الوسائل الإجراءات التي تتخذها في الميدان الوكالات الإنسانية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

ثامنا – السبل إلى المستقبل

١٤٢ – ثمة شيء واضح، ألا وهو أن كوت ديفوار يلزمها السلام عاجلا إذا ما أريد تجنب الانزلاق نحو المزيد من الفظائع ونحو الحرب الشاملة. ويتطلع الإيفواريون بكل توجهاتهم إلى الأمم المتحدة كي تقوم بدور رئيسي في عملية السلام. وفضلا عن ذلك، ينظر المجتمع الإيفواري وطرفا الصراع إلى الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الوحيدة القادرة على إعادة السلام. ونظرا لحجم انتهاكات حقوق الإنسان، تقترح البعثة أن يتضمن جدول أعمال المفاوضات وأي خطة للسلام استراتيجيات و/أو تدابير لضمان حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

١٤٣ -ثانيا، لا بد أن تشدد الحكومة وقادة المتمردين على الجهود الرامية إلى منع التجاوزات وحماية الناس المعرضين للخطر وتقديم المسؤولين عن التجاوزات إلى العدالة. وينبغي ألا يفلت من العقاب أي ممن ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني.

١٤٤ -ثالثا، لا بد من معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تمثل لب المنازعات السياسية معالجة هادئة. ولا بد من إنشاء عمليات تقوم على التراضي، مع مراعاة القرارات المعتمدة فعلا بواسطة العمليات الديمقراطية. ولا ينبغي الضغط على الشعب أو الحكومة باللجوء إلى العنف. وقال كثيرون ممن التقتهم البعثة إنهم لا يستطيعون تفهم الداعي لعدم ترك مسألة قيادة البلد لكي تحسمها الانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها سنة ٢٠٠٥. هل يستحق الأمر شن حرب لتسوية الخلافات السياسية؟

١٤٥ -رابعا، تحتاج كوت ديفوار إلى طرح رؤية مستقبلية تشمل شعبها بأسره تحت مظلة حقوق الإنسان والقيم الإنسانية. وستكون مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس الأصل القومي أمرا هاما في مثل هذا الطرح للرؤية الوطنية. إن ذلك البلد، الذي أصبح موطنا للملايين من رعايا البلدان المجاورة، يواجه الآن تحديا يتمثل في الحاجة إلى إدارة تنوعه. إن هذه حالة بارزة تمثل بلدا مزدهرا عرف بضيافته الأسطورية وقد وجد نفسه الآن مضطرا إلى التصارع مع قطاع من سكانه يتمثل في المهاجرين وأبنائهم، ومع العواقب السياسية المترتبة على ما يتعاطفون معه. إن المرء ليشفق على ذلك البلد.

١٤٦ -خامسا، سوف يؤدي التعجيل بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان إلى توجيه الرسالة الصحيحة إلى الإيفواريين. وسوف تنبعث الرسالة من إنشاء مثل هذه اللجنة إذا انتوى ذلك البلد العمل لإيجاد ثقافة لحقوق الإنسان مستقبلا.

١٤٧ -سادسا، إن القيام على أرفع المستويات، بالإعلان عن خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان سوف يبعث بإشارات مماثلة. وينبغي لهذه الخطة أن تتضمن المسائل الأساسية التي تمثل تحديا لتماسك الأمة.

١٤٨ -سابعا، سوف يكون تقديم التقارير المتعين تقديمها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بمثابة تجربة تعلم هامة. وعبر عمليات من هذا القبيل، يمكن مساعدة حكومة على التفاوض بحثا عن سبل التعايش في بلد متنوع متمسك بقيم حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

١٤٩ -ثامنا، سوف يحتاج البلد لاحقا إلى تعلم الدروس من الفظائع المرتكبة، لا سيما المرتكبة بحق النساء. كيف وصل الأمر بكوت ديفوار إلى هذا الوضع؟ وكيف يمكن أن تحدث أشياء من هذا القبيل في بلد متسامح ذي قيم؟

١٥٠ -تاسعا، تشجع البعثة المجتمع الدولي على استحداث برامج تدريب مخصصة للصحفيين الإيفواريين وكافة العاملين بهذا القطاع بشأن أخلاقيات المهنة ودور وسائط الإعلام في ثقافة السلام والتسامح وحقوق الإنسان. وينبغي أن تستهدف هذه البرامج نشوء صحافة مستقلة نزيهة متسامحة في كوت ديفوار.

١٥١ -عاشرا، هناك مسألة المصالحة والعدالة. ويلزم أن تتفاوض كوت ديفوار على شق سبل مفضية إلى المستقبل تستند أساسا إلى القيم المتمثلة في حقوق الإنسان. ولا بد من تحقيق العدالة والمصالحة والسلام، والعمل لأجل ذلك.

تاسعا – خاتمة

١٥٢ -تود البعثة أن تشكر كل من سهَّلوا عملها، أي المنظمات والبعثات الدبلوماسية التي اتصلت بها قبل مغادرة البلد؛ والبعثة الدائمة لكوت ديفوار في جنيف؛ وفريق الأمم المتحدة القطري الذي قدم كل العون؛ ورئيس الجمهورية والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة الذين أبدوا كل مظاهر الود والتعاون؛ ومنظمات حقوق الإنسان في البلد؛ والبعثات الدبلوماسية؛ ومنظمات المجتمع الأهلي؛ وقادة الكنيسة؛ والقوات المسلحة لكوت ديفوار والقوات المسلحة الفرنسية؛ وقادة الحركة الوطنية لكوت ديفوار، وأفراد القوة الفرنسية لمراقبة وقف إطلاق النار الذين ساعدوا البعثة ببسالة ومودة.

١٥٣ -لقد كانت البعثة بعثة خاطفة، إلا أنها نجحت فعلا في التحادث مع قطاع مستعرض من المجتمع الإيفواري والحصول على صورة معقولة عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وتكرر البعثة الأسس التي تستند إليها أنشطتها، ألا وهي الضرورة الحيوية لعودة الاحترام التام لحقوق الإنسان واستعادة السلام. ويتوقع الإيفواريون أن تساهم الأمم المتحدة في إحلال السلام. والواقع أنهم يولون أهمية قصوى لدور الأمم المتحدة. ثانيا، حتى عند البحث عن السلام في خضم الصراع، لا بد من الحفاظ على المعايير الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وهذا هو جوهر التقاليد الإنسانية لكوت ديفوار، التي هي مجتمع ذو روح ديمقراطية قوية يتشوق إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للجميع، دون تمييز بسبب الجنسية أو الأصل.

توصيات

١٥٤ –بينما يسعى الإيفواريون إلى استعادة السلام في بلدهم، سيكون من المهم أن يرتكز ذلك السلام إلى احترام حقوق الإنسان. ومن هذا المنظور، يمكن إيلاء الاعتبار إلى أفكار من قبيل ما يلي:

١ – اتفاق كافة الأطراف على منهاج لحقوق الإنسان يوازي الاتفاق على وقف عام لإطلاق النار. وهذا سيساعد على إنجاز عمليتي الرصد والإبلاغ ويرسي الأساس للمساءلة؛

٢ – سوف يكون من المهم إجراء تحقيقات جدية في المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وينبغي ألا يفلت أحد من العقاب متى ثبت ارتكابه لمخالفات جسيمة تمس حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي؛

٣ – لا بد من تحديد هويات أفراد فرق الإعدام وتقديمهم إلى العدالة؛

٤ – ينبغي أن تلتزم الأطراف كافة بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة؛

٥ – ينبغي أن تلتزم الأطراف كافة بخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وبإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تكون مستقلة وشاملة للكافة؛

٦ – ينبغي أيضا أن تلتزم كافة الأطراف بإنشاء لجنة وطنية لوسائط الإعلام تكون مستقلة وشاملة للكافة؛

٧ – هناك حاجة إلى إنشاء جهاز مستقل يعنى بالعلاقات بين الجيش والمدنيين في إطار نقاش أعم يتناول مسألة إصلاح الجيش. وستكون نتيجة النقاش الذي من هذا النوع عاملا أساسيا في استدامة أي صفقة لإحلال السلام أو أية صفقة سياسية؛

٨ – ينبغي بذل قصارى الجهود لتحقيق توافق وطني بشأن الدستور الوطني، مع مراعاة أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا بد من السعي إلى تحقيق توافق مماثل في الآراء بشأن القانون المتعلق بملكية الممتلكات الريفية؛

٩ – من المفيد للبلد إجراء تقييم مستقل لمسألة الجنسية، والادعاءات القائلة بإتلاف بطاقات الهوية، وللطريقة التي عمل بها حتى الآن مكتب تحقيق الشخصية الوطني؛

١٠ - ينبغي إخضاع قوانين الانتخاب لاستعراض مستقل يتناولها من زاوية القواعد الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحق كافة المواطنين في الاشتراك في الحياة السياسية للبلد؛

١١ - تحتاج مسائل نزع السلاح والتسريح والتأهيل إلى معالجتها معالجة دقيقة، بدعم من المانحين الدوليين؛

١٢ - ينبغي للحكومة أن تنظر على وجه السرعة في التصديق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين وأسرهم؛

١٣ - ينبغي للحكومة أن تصدق على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم؛

١٤ - ينبغي أن يتلقى كافة المجني عليهم، ومن بينهم المجني عليهم في أحداث تدمير المنازل والطرد، تعويضا كاملا وكافيا.